دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

أ. خيري الفاهم محمد[1] أ.عبد الله ميلاد الطبيب[2]

مستخلص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع حاضنات الأعمال في ليبيا ، وتحديد الدور الذي تلعبه في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم العديد من الخدمات التي تحتاج إليها .

وتهدف هذه الدراسة أيضاً إلى معرفة حال واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بليبيا وعرض مجموعة من الصعوبات والمشاكل التي ثبطي من نموها ونجاحها ، ومعرفة دور حاضنات الأعمال ونوع الدعم الذي تقدمة للشباب ولتلك المشاريع الريادية بليبيا ، واقتراح آلية للنهوض بمثل هذه المشاريع تشتمل على مجموعة من الإجراءات لتمثل مظلة تشريعية لمثل هذه المشاريع وتحفيز القطاع الخاص (الأهلي) في ليبيا واستيعاب العمالة الوطنية من الشباب.

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أن الاستثمار في مثل هذه المشاريع سيخلق دفعة لا يستهان بها في عملية التنمية، إيجاد فرص لشباب المجتمع , وتحاول الدراسة التركيز على النقاط التالية :

1- عرض وتحليل المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بليبيا .

2- عرض مجموعة من السياسات التدريبية التي قد تسهم في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

3- تحفيز القطاع الخاص بليبيا لتبني الشباب والدفع بهم في مثل هذه المشاريع .

4- اقتراح آلية تساعد في دعم هذه المشاريع بما يتماشى مع البيئة المحلية مع مراعاة التنافسية الداخلية .

مفتاح الكلمات : الحاضنة ، حاضنات الأعمال ، واقع حاضنات الأعمال بليبيا ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، دعم حاضنات الأعمال للدخل القومي .

المبحث الأول : الإطار العام للدراسة

المقدمة

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم أدوات التنمية المستدامة والتي يهتم بها المسئولين عند التخطيط بكل المستويات السياسية والاقتصادية ولاجتماعية ، وهي من أهم الدعائم في عملية تحقيق أهداف الدول وما يدلل على أهميتها إنها تمثل على مستوى العالم نحو 90 – 95 % من عدد

[1] مساعد محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي بجامعة المرقب، khyryalfahm502@gmail.com

[2] مساعد محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي بجامعة المرقب، abdalahaltabeb@il.com

المشروعات ، وتوفر ما بين 35 – 88 % من إجمالي الوظائف ، وتساهم ما بين 29 – 44 % من الناتج المحلي الإجمالي . (الورفلى, 2006 ، ص12)

نظراً لأهمية حاضنات الأعمال كأداء من أدوات التنمية الاقتصادية ، وتركز محورها الأساسي حول دعم ريادة الأعمال وتطوير الإبداع من خلال التعاون بين حاضنات الأعمال ، وتأتي أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من كونها تعتبر من الوسائل التي يمكن من خلالها مكافحة البطالة وزيادة دخل الفرد , أي إقامتهم مشاريع صغيرة ومتوسطة خاصة بهم يعملون بها لوحدهم أو مع عدة أشخاص آخرين ، إلاأن هؤلاء يحتاجون إلى دعم الدولة لهم الموارد التدريبية والتعليمية والتمويلية والبنية التحتية في إطار ما يعرف بحاضنات الأعمال لتمكينهم من النجاح في ظل اقتصاد السوق التنافسي الذي لا يسمح بالبقاء إلا للأقوياء . (ابراهيم ، 2008 ، ص8)

هذا وينظر اليوم إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المولدة لقيمة مضافة وذات نشاطات تكنولوجية على أنها العناصر الرئيسية في توليد فرص العمل والازدهار الاقتصادي أكثر من المؤسسات الكبيرة ، ففي الولايات المتحدة وتبعاً لإحصائيات إدارة المؤسسات الصغيرة ، تتولد 75% من فرص العمل عبر المؤسسات الصغيرة الجديدة أو توسيع المؤسسات القائمة ، آذاك يزداد الاهتمام بترويج الإبداع ونقل أو نشر التكنولوجيا الجديدة كوسائل لإعادة الهيكلة الصناعية وللتنمية عموماً.(سمائي ، 2010 ،ص ص133- 164)

وحاضنات الأعمال والمشروعات مؤسسات تنموية وغير ربحية تسعى إلى دعم المبادرات الفكرية ، وتقديم المساعدات اللازمة للانطلاق ، وذلك عن طريق تهيئة البيئة المناسبة والتي تستطيع من خلالها الحصول على الخدمات والإجراءات الداعمة ليصبح قادراً على الاعتماد على الذات في سوق العمل .(السنوسي ، 2003 ، ص10)

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف إدراك رواد الأعمال والهيئات الوصية في ليبيا للخدمات التي تقدمها حاضنة المشروعات، ولأهمية الدور الذي تؤديه الحاضنة في نجاح المشاريع الريادية، وفي هذا السياق فإن الاحتضان والدعم الذي تقدمة حاضنات الأعمال في ليبيا يكاد يكون محدوداً.

وبالتالي فإن الغرض من الدراسة هو معرفة واقع حاضنات الأعمال في ليبيا والدور التي تلعبه في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وذلك الإجابة على الأسئلة التالية:

1-ما هو واقع حاضنات الأعمال لدى الشباب في ليبيا؟
2-ما مستوى تأثير ما تقدمة حاضنات الأعمال في ليبيا من خدمات إدارية وفنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تحتضنها و درجة تأثيرها في نجاح تلك المشاريع؟
3-هل تعمل الحاضنات على توفير الخدمات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لدى الشباب ومساعدتها في مواكبة التطورات وزيادة قدرتها التنافسية؟
4-فيما تتمثل عناصر نجاح الحاضنات مرتكزاتها الأساسية؟
5-ما أهم عوامل نجاح حاضنات الأعمال في ليبيا؟

أهمية الدراسة

إن المكانة التي يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أبعاد اقتصادية واجتماعية جعلت الدراسات والأبحاث تهتم بهذه المؤسسات.

ولعل مفهوم حاضنات الأعمال التي طرحت كبديل ونموذج لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخير دليل على توافقها مع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والمالية ... الخ ، وكما يستمد الموضوع أهمية من العلاقة التشابكية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال.

يمكن أن تبرز أهمية الدراسة لتوجه الدولة نحو دعم وتنشيط برامج الخصخصة بشكل مستمر ، واقتراح آليات جديدة ، لإنشاء حاضنات أعمال تلعب أدواراً مهمة في تأهيل وتحديث المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، يفرضها واقع التوجه الليبي نحو الأخذ بنظام الاقتصاد الحر من ناحية ، والاستعداد لمواكبة تطورات القرن الحادي والعشرين من ناحية آخري.

هدف الدراسة

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو البحث في مضمون تفعيل دور حاضنات الأعمال لتنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والأثر الذي يمكن أن تحدثه في تحقيق التنمية المستدامة ، ومحاولة الوقوف على واقع حاضنات الأعمال في الاقتصاد الليبي , وتهدف هذه الدراسة أيضا إلي إلقاء الضوء على واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بليبيا ، وعرض مجموعة من الصعوبات والمشاكل التي تبطئ من نموها ونجاحها ، والمساهمة في توفير قاعدة معلومات لمساعدة الحاضنات في توفير الدعم المناسب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، واستخلاص بعض النتائج والتوصيات التي تسهم في تحسين فاعلية حاضنات الأعمال في أداء خدماتها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي وحاضنات الأعمال

ظهرت الحاجة إلى إنشاء الحاضنات والتي تعتبر إحدى أهم وسائل الدعم والمساندة لتنمية ورعاية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، حيث أن الحاضنات هي مؤسسات تقدم خدمات لشباب يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية ولكن لديهم أفكار واختراعات واعدة يمكن أن تتحول إلى منتجات وخدمات مربحة ، وتقدم الحاضنات إلى المبادرين الذين هم تحت رعايتها مجموعة من الدعم والخدمات التي تتيح لهم الفرص في تأسيس مشروع متكامل بمفردهم فور تخرجهم من الحاضنة .

ويرجع تاريخ حاضنات الأعمال إلى العام 1959 م ، من حيث إقامة أول مشروع في مركز التصنيع في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية ، ليأتي العام 1984 م ، حيث قامت هيئة المشروعات الخاصة " ISBA " بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات التي وصلت إلى حوالي (30) حاضنة ، وبنهاية العام 1997 م وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالي (550) حاضنة. **(المباركي ، 2009 ، ص23)**

- مفهوم الحاضنات

تعددت المفاهيم والتعريفات لحاضنات الأعمال سواء على المستوى العربي أو الدولي ، حيث تم تعريف حاضنات الأعمال في تقرير التنمية العربية لسنة 2003 م بأنها " تمثل نمطاً جديداً من البنى الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها " . (المكتب الإقليمي للدول العربية ،2003 : ص ص3-6)

تعرف ذلك بأنها " عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط وذلك بتقديم مختلف المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات .

(رحيم ، 2003 ، ص5)، وعرفت أيضاً بأنها " مؤسسات تعمل على دعم المبادرين الذين تتوافر لهم الأفكار الطموحة والدراسة الاقتصادية السليمة ، وبعض الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم ، بحيث توفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع ، وزيادة فرص النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية ، ودفع صاحب المشروع إلى التركيز على جوهر العمل وذلك لفترة محددة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول إلى مبادر جديد ". (طارق ، السالوس ، 2005 ، ص ص12-15)

مما سبق نستنتج أن الهدف الرئيسي لبرنامج الاحتضان هو إنتاج ناشئة (خرجين) ناجحة تفسح فرص جديدة للعمل وأشغالاً مجزية ، وتساهم في إنعاش لأحوال الاقتصادية والاجتماعية ، وفتح

أسواق لتقنيات حديثة ، واستحداث ثروات للاقتصاد المحلي والوطني ، فرسالة الحاضنة يتمحور في سعيها أن تكون مركز تنمية وإبداع ، يعمل من خلال كادر إداري وفني مؤهل من أجل تطوير القدرات البشرية للمبادرين للبدء بتنفيذ مشاريع استثمارية واعدة ، لدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام . (مهدي ،2015، ص7)

إن وجود حاضنات أعمال متخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يساهم في تقليل مخاطر الفشل التي تتعرض لها هذه المشاريع في دورة حياتها الأولى ، لذا فإن الحاضنة تسعى إلى أن تكون مركز تنمية وإبداع يتم إدارتها من قبل كادر إداري متخصص ومؤهل وقادر على تطوير قدراتها التنافسية . (شلبي ، 2006 ، ص ص31-33)

ويمكن معرفة أثر حاضنات الأعمال من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (1)

اثر حاضنات الأعمال في المجتمع

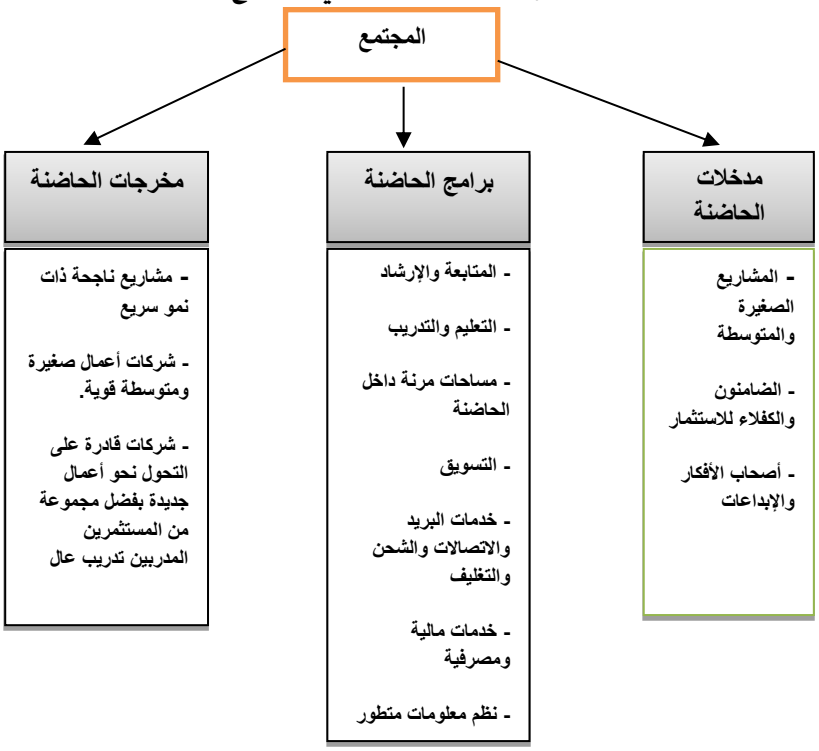

المصدر (طاهر وآخرون ، 2010 ، ص16)

- الأدوار الاقتصادية لحاضنات المشروعات

تتعرض المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة الناشئة للعديد من المخاطر التي قد تعيق نموها وتطورها ، وتسهم في فشلها وانهيارها، حيث تشير التجارب في العديد من الدول أن نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لا يتم رعايتها في الحاضنات تنخفض إلى أقل من 50% ، بينما ترتفع نسبة نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ترعاها الحاضنات إلى ما يزيد عن 80% ، وعليه فالحاضنات تسعى إلى:(الشيراوي ، 2005 ، ص ص45-48)

- تشجيع وخلق وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة : من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي ورعاية المشروعات الجديدة في مرحلة البدء والنمو، وتسهيل بدء المشروع والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي وإقامة مجموعة من الخدمات الداعمة والمتميزة.

- تنمية المجتمع المحلي : من خلال تطوير وتنمية بيئة الأعمال المحيطة بها ، وجعل الحاضنة نواة تنمية إقليمية ومحلية ، ومركزاً لنشر روح العمل الحر لدى جموع الشباب الراغبين في الالتحاق بسوق العمل.

- دعم التنمية الاقتصادية : وذلك بتحقيق معدلات نمو عالية للمشروعات بالحاضنة ، وذلك من خلال العمل على تسهيل توطين وإقامة عدد من المشروعات الإنتاجية والخدمية الجديدة في هذا المجتمع ، والتي تعتبر في حد ذاتها إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية لهذا المجتمع.

- دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية : تركز الحاضنات التكنولوجية على رعاية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية وتحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ .

- دعم وتنمية الموارد البشرية وخلق الفرص : تنمية مهارات وروح العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع تمثل أهم تأثيرات وجود حاضنات المشروعات في أي مجتمع بالإضافة إلى العمل على خلق فرص عمل. (سماي ، 2010 ، ص ص133-164)

- اقتراح أفكار جديدة تساهم في خلق مشروع إبداعي جديد وتطوير المشروع القائم.

- تمكين المبتكرين والمخترعين من تجسيد أفكارهم في منتجات أو عمليات قابلة للتسويق.

- توفير الدعم والتمويل ، الخدمات الإرشادية والتسهيلات .

- تقديم الأبحاث والمعرفة والتدريب .

- المراجعة الدورية لعمليات التشغيل والرامية لتحقيق الأهداف المسطرة .

- العمل على ربط المشاريع الجديدة مع السوق من خلال تكوين حلقة مشتركة بين هذه المشاريع والمشاريع الموجودة أصلا.

- توفير مكان مؤقت من اجل إقامة المشاريع ،وهذا يساعدها على تبادل الخبرات والمعلومات بين المشروعات المختلفة في الحاضنة .(الحناري ، صالح ، 1999 ، ص ص60-66)

- معوقات حاضنات الأعمال

رغم أهمية الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال إلا أنه توجد العديد من القيود التي تعيق فعاليتها ودورها ، ومن بين هذه المعوقات ما يلي:(عتياني ، رنا ، 2004، ص ص54-68)

- قد يرتفع مستوى طموح المؤسسات المحتضنة في حين تكون قدرات الحاضنة المالية والبشرية محدودة.

- تتعلق المشكلة الثانية بجودة ونوعية الاتصالات ورد فعل الأطراف التي تستهدفها الحاضنة لتسهل عمل المؤسسة المحتضنة.

- الاعتمادية أي اعتماد المؤسسات المحتضنة على الحاضنات في مختلف المجلات.

- اختلاف أهداف المؤسسة المحتضنة والحاضنة خاصة فيما يتعلق بدرجة الخطر التي ستتحمله الحاضنة عند تقديم المساعدات المالية أو حتى ضمان إمام المؤسسات التي تمنح القروض.

- أهم أنواع الحاضنات : (الشبراوي ، 2009 ، ص77)

1- حاضنات المشاريع العامة

وهي الحاضنات التي تتعامل مع المشاريع الصغيرة ذات التخصصات في مجال الإنتاج والصناعة والخدمات ، وتعمل الحاضنات على تطوير الأعمال الزراعية والصناعية والهندسية ذات المهارات الحرفية المتميزة .

2- الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية

وهي الحاضنات التي تؤسس داخل الجامعات ومراكز البحث العلمي وتقدم كل الدعم العلمي والتكنولوجي إلى مشاريع من نجاحها ، وذلك من خلال الاعتماد على الإمكانيات المادية والبشرية للجامعات والمتمثلة بالمعامل والمختبرات والأساتذة ، وساهمت هذه الحاضنات بشكل كبير في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني .

3- حاضنات الأعمال الدولية

وهي الحاضنات التي تركز على التعاون العلمي والتجاري بين الشركات في عدة دول من أجل تعزيز موقعها في الأسواق العالمية .

4 – الحاضنات المفتوحة

وهي الحاضنات التي تقام قرب المشاريع الصناعية وتقدم كافة الخدمات لدعم المشاريع المحيطة بها وتقدم هذه الحاضنات كوسيط بين المشاريع والجامعات .

5 – الحاضنات المتخصصة

وهي الحاضنات المتخصصة في مجالات محددة وإبداعية وتعمل على احتضان الأفكار الجديدة في استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها .

6 – الحاضنات التكنولوجية للدارسين

وهي الحاضنات التي أقيمت في الجامعات الصينية ، وتهدف إلى وضع برامج خاصة للطلبة الدارسين خارج الصين وتشجيعهم للعودة إلى الوطن.

7 – الحاضنات الافتراضية

وهي الحاضنات التي تقام داخل الجامعات ومراكز البحث العلمي ، حيث تعمل على تسويق منتجات الشباب من خلال المواقع الافتراضية على شبكة الإنترنيت مهما اختلفت أنوع الحاضنات ، فإن فترة عملها لتقديم الدعم للمشاريع محددة ، ويمكن أن تمتد من 1– 3 سنوات حسب طبيعة الخدمات التي تقدم ، ويمكن توضيح عمل الحاضنة كما في الجدول التالي :

جدول (1)

أسلوب عمل الحاضنات

مرحلة قبل الاحتضان سنة واحدة	مرحلة الاحتضان 1 – 3 سنوات	مرحلة بعد الاحتضان سنة واحدة
الخدمات المقدمة - خدمات البحث العلمي - التدريب - التخطيط	- خدمات التكيف في عالم الأعمال - الخدمات الاستشارية - خدمات التسويق - الخدمات القانونية - الخدمات المحاسبية - الانضمام إلى شبكات الأعمال	- خدمات التسويق - خدمات الدعم الخاص

المصدر : (طاهر وآخرون ، 2010 ، ص80)

-شروط نجاح حاضنات الأعمال

لضمان تحقيق النجاح في مشاريع الحاضنات هناك شروط منها :

1- ضرورة وجود مستشار أو مدير للحاضنة

يساهم في خلق المناخ المحفز والايجابي للمؤسسات المحتضنة ، لهذا يجب توفر فيه بعض مهارات الإدارة، والتسويق ، والمحاسبة ، واكتشاف التغيرات المفاجئة والمشاكل قبل وقوعها .

2- دعم المجتمع

كلما ساهمت الحاضنة في تحقيق أهداف المجتمع والمساهمة في التنمية الاقتصادية كلما تمكنت من كسب الدعم المعنوي والعلاقات التجارية لمنطقتها وكسب دعم المؤسسات الكبيرة والجامعات وحتى الدعم الحكومي .

3-انتقاء مشروعات الحاضنة

يجب تحديد وتوضيح معايير الاختيار حتى تزيد فرصة اجتذاب الأفكار الناجحة ، فمن هذه المعايير (تقديم خطة عمل تفصيلية ومحددة – القدرة على النمو السريع – تقديم صاحب المشروع لاختراع أو فكرة جديدة).

4-إمكانية الحصول على التمويل

على الحاضنة أن تجمع كل المعلومات عن مختلف مصادر وأنواع التمويل البنكي أو المؤسسي والمنح وصناديق القروض وكبار المستثمرين ، وأن تكون حلقة وصل بين المؤسسات المحتضنة والممولين .

5-خلق فرص النجاح

إن وجود علاقات مع المؤسسات المحلية الرئيسية وصلات وطيدة بالصحافة والمدير الناجح والمؤسسات متخرجة ناجحة كل هذا يساهم في تحسين صورة الحاضنة.

6-التقييم والتحسين المستمر

يتطلب نجاح الحاضنة تقييم عملياتها وأدائها باستمرار ولا يقتصر ذلك على المؤسسات المحتضنة فقط وإنما حتى المؤسسات المتخرجة ، فهذه المعلومات تساهم في تخطيط وتقديم خدماتها وتسويق نفسها واجتذاب مشروعات ذات نوعية واعدة ومتوقع لها النمو والازدهار.

- المشاكل التي تواجه الحاضنات

بالرغم من الآثار الاقتصادية التي قد تتركها الحاضنات ، وبالرغم من الدور الذي تلعبه في خدمة المشاريع والأفراد ، إلا إنها قد تواجه بعض المشاكل التي تحد من فعاليتها أو قد تأتر على دورها ، ويمكن إجمال هذه المشاكل فيما يلي :

1- قد تواجه الحاضنة في بعض الأحيان مشكلة الاعتمادية التي قد تنتجها الشركات المحتضنة واعتمادها على الحاضنة في القيام بكافة أعمال المشاريع الخاصة بها.

2- عدم حصول الحاضنة على كافة وسائل الدعم من المجتمع المحلي التي تنتمي إليه وخاصة في بداية تأسيسها الأمر الذي يؤثر على طبيعة الخدمات وحجمها والتي يكون بالإمكان تقديمها وتوفيرها وخاصة المساعدات المتعلقة بالتمويل ، والتي تشكل حجر الأساس لكل من الحاضنة والمشاريع المحتضنة .

3- التوقعات المرتبطة لمدى حجم الخدمات التي كان بالإمكان الحصول عليها من قبل المشاريع وخاصة الفنية والإدارية والمالية وبالتالي خيبة الأمل من عدم تلبية الحاضنة لهذا الطلب على مستوى الطموح . **(أبو قحف ، عبد السلام** ، 2002 ، ص ص80-81)

- معايير الحكم على أدوار حاضنات الأعمال

نظراً للدور الذي تحاول أن تلعبه الحاضنات في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة يجب التأكد من فعالية هذه الخدمات و مدى نجاحها بالفعل في نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ويتبين لها ذلك من البيانات التي تصدرها الحاضنة عن المشاريع التي تم احتضانها ودرجة نجاحها.

هذا بالإضافة إلي انه يمكن الحكم على مدى نجاح الحاضنة من خلال عدد الأفراد الذين يستفيدون من خدمات الحاضنة وعدد المشروعات التي تنجح وتستمر في السوق بعد التخرج من الحاضنة ، هذا ولا ننسى حجم المنتجات التي تنتجها المشاريع ومدى قدرتها على تحقيق الجودة ومنافسة المنتجات من الشركات الأخرى ، وهناك من يحكم على نجاح الحاضنة من خلال نسبة المشروعات التي تستمر داخل الحاضنة وتستمر في الحصول على الخدمات المساعدة لها نتيجة الشعور بتأثيرها في المشاريع نتيجة لانتسابها لهذا النوع من المؤسسات .(هيكل ، محمد ، 2003 ، ص20)

- نبذه عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ليس هناك تعريف رسمي أو مثالي متفق عليه لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، إذ أن التعريفات المستخدمة تتفاوت في معانيها ما بين الدول ، إلا أن جميعها ترتكز على موضوع " العمالة " بصورة عامة ، فإن المؤسسة ذات الحجم الصغير والمتوسط هي تلك التي تستخدم أقل من 500 عامل ، بالرغم من أن العديد من الدول تستند إلى مقياس ادني يتراوح بين (100 – 300) عامل .

أظهرت الدراسات التي أجريت على بعض الاقتصاديات القوية ومنها اقتصاد معظم الدول الأوربية ، أن اقتصاد هذه الدول يعتمد أساساً على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث نجد مثلاً أن 70% من جميع الشركات في المملكة المتحدة ، يعمل فيها أقل من مائة شخص وتعتبر شركات صغيرة ومتوسطة ، من هذا المنطلق ومن أجل المحافظة على النمو الاقتصادي في هذه الدول كان لابد من العمل على الحفاظ على ديناميكية وحيوية هذا القطاع الهام من الاقتصاد القومي . (الشيراوي ، 2007 ، ص ص55-58), ونظراً لان تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الأساسية الواردة في سياسات وبرامج التنمية الصناعية ، فقد يطرح مثل هذا الارتباط تساؤلاً ضمنياُ حول ماهية السياسات والبرامج والاستراتيجيات ذات العلاقة بالحاضنات ، ولتفعيل دور الحاضنات في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ينبغي أن: (قفشه ، 2010 ، ص3)

- توفر الاستراتيجيات المتطورة والعناصر البشرية القادرة على احتضان الأفكار ، والتخطيط طويل المدى ، والتركيز على احتضان المشروعات الجديدة والمشروعات في مرحلة النمو.

- التأكد من احتياجات تلك المشروعات لبرامج الاحتضان وهي ملائمة لهذه الاحتياجات للخدمات والبنية الأساسية للحاضنة .

- تركيز خدمات الحاضنة واستخدام كامل مساحته الخدمة المشروعات الملتحقة ،حسن إدارة الوقت من جانب مدير الحاضنة لتنمية القيمة المضافة للمشروعات الملتحقة بالحاضنة ، التقييم المستمر , ضمان التطوير المستمر وحسن الأداء ،إضافة للاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات تلك المشروعات.

- اختزال الإجراءات الحكومية والروتينية من خلال شبكة المعلومات والاتصالات المتخصصة والاستفادة المثلى من برامج الحكومة الالكترونية .

- توفير التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة "صناعات مغذية" والمشروعات الكبيرة من خلال تقديم مستلزمات الإنتاج وتنويعها.

- خلق فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية التنظيمية المناسبة وكذلك تقديم قاعدة بيانات مناسبة للاطلاع على الأفكار الجديدة والمتطورة للمشروعات ومراعاة عدم تكرارها بالقدر الذي ينعكس إيجابًا على إنتاجيتها.

-تقديم الحاضنات لتسهيلات بنكية وائتمانية للمشروعات المحتضنة ، تقديم الحوافز للمشروعات المتميزة بالحاضنة واستخدام مراكز للفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة لظروف الطلب العالمي.

- تبني خطط مستقبلية محددة لإزالة المعوقات الخارجية والداخلية لاستقرار تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعقيد وعدم الاتساق ، وهناك العديد من المفاهيم التي تُستخدم حالياً من قبل مختلف الدول والهيئات العامة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وفيما يلي بعض المفاهيم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

- يقصد بالمشروعات الصغيرة تلك المشروعات التي يكونها شخص واحد إلى عشرة أشخاص ، وهي عادة ما تكون مشروعات أُسرية ذات نشاط محدود قد يكون حرفي أو خدمي أو إنتاجي ، أما المشروعات المتوسطة التي يصل المساهمين فيها إلى خمسون شخص وعادة ما تكون مشروعات إنتاجية.(حسين الجمال ، 2005 ، ص2)

- وجاء في المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاتحاد الأوروبي بأنها مصنفة على النحو الآتي: (الشلحي ، 2005 ، ص1)

مشروعات متناهية الصغر من 1 – 9 عمال .

مشروعات صغيرة من 10 – 49 عامل .

مشروعات متوسطة من 50 – 250 عامل .

- في ليبيا جاء مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل سابقاً رقم (321) لسنة 2002 م على النحو التالي :

هي مؤسسات أهلية (قطاع خاص) إنتاجية وخدمية ، وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستوعب القوى الشابة ، وتتوفر فيها المواصفات الفنية والإدارية والتقنية الملائمة لتشغيلها بكفاءة ، ولا يزيد عدد العاملين عن (50) عامل ، ولا يزيد قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي عن (5) مليون دينار كحد أقصى .

- تصنيف المشروعات الصغيرة

-تصنف المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما هو مبين في الشكل التالي :

شكل (2)

تصنيف المشروعات الصغيرة

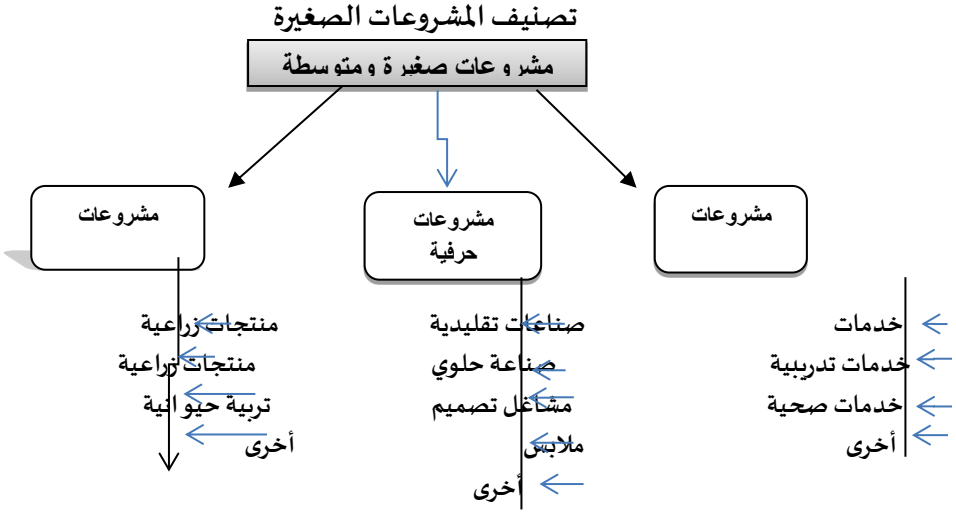

المصدر: (الجمال ، ص5)

تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط

- أهمية إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة وبالأخص في مجال التنمية ، ويمكن تحديد أهمية إقامة مثل هذه المشاريع في الآتي : (دردبرة ، 2005 ، ص 2)

1- تشكل نواة للمشروعات الكبيرة .
2- توفر فرص عمل متنوعة وبتكليف رأسمالية منخفضة.
3- عامل مهم لتنمية المناطق الريفية ، وتقليل الهجرة من الأرياف إلى المدن (الحضر) ، بل قد تساهم في تحقيق الهجرة العكسية.
4- تستخدم الموارد المحلية بدرجة كبيرة.
5- تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية.
6- دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي.

- أهمية المشروعات الصغيرة للاقتصاد القومي

تعتبر المشروعات الصغيرة هي أصل المشروعات باعتبار نشأتها منذ قديم الزمن ،بينما ظهرت المشروعات الكبيرة خلال القرن الماضي وبصفة خاصة بعد ظهور أفكار آدم سميت وما ارتبط بهما من قيام المصنع بمفهومة الحديث أو المشروع الكبير، فقد دعا البعض إلى ضرورة وضع مبادي ومفاهيم ملائمة لطبيعة المشروعات الصغيرة ، وزادت هذه الدعوة نظراً للأهمية التي تلعبها تلك المشروعات في دعم المشروعات الكبيرة ، والمساهمة معها في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العديد من الدول العربية كالأمية ، وعدم التوازن الإقليمي ، وضعف الإمكانيات المادية لبعض الدول ، بالإضافة إلى مشكلة البطالة وما ينتج عنها من تطرف بكافة أشكاله.

فقد وصلت البطالة في مصر إلى 8% ، وسوريا إلى 15% ، وفي تونس إلى 16.6% ، وفي الأردن إلى 15% ، إلى 18% في لبنان ، 19% في المغرب ، 30% في ليبيا . (إحصاءات التعبئة العامة والإحصاء ، 2001 ، ص3) , ومقارنة هذه النسب بنسبة البطالة بإحدى الدول المتقدمة التي تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في اقتصادها وهي اليابان نجد أن نسبة البطالة بها وصلت إلى 4.7% ، حيث تساهم هذه المشروعات في توظيف ما يزيد عن 70% من العمالة في اليابان ، وفي أمريكا توليد 11.2 مليون وظيفة خلال الفترة من (1995 – 2000 م) ، وساهمت المشروعات الصغيرة التي يعمل بها أقل من 100 عامل بـ 84% منها , ومن المفروض أن تشكل هذه التجربة وغيرها حافزاً منشطاً للتنمية في الدول العربية بحيث يزداد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة كقطاع حيوي في الاقتصاد القومي .

لذلك يعتبر الاهتمام بالمشروعات الصغيرة في الدول العربية ضرورة ملحة تفرضها ظروف وأحداث البيئة الخارجية والداخلية .

- الصعوبات التي تواجه إقامة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من المفيد التعرف على الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك للمساعدة في تقديم مقترحات عملية لإقامة مثل هذه المشروعات ، ومن أهم الصعوبات التي توجه هذه المشاريع في مختلف الدول وهي كما يلي : (صالح يوسف ، دردير ة ،مرجع سبق ذكره ، ص1)

1- قلة وجود مؤسسة مستقلة تعنى بشؤون المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

2 - قلة توفر مناطق مهيأة خاصة لأغراض الصناعة مكتملة البيئة التحتية ومجهزة بالخدمات الأساسية لإقامة المشروعات المعنية .

3- الاعتماد على العمالة الوافدة ، وعزوف العمالة الوطنية عن العمل في المشروعات خاصة الإنتاجية .

4- تقديم القروض دون وجود متابعة أثناء التنفيذ والتشغيل ودون تقديم أي مساعدات في مختلف مراحل تطور المشروع.

5- المعاناة من المشاكل التسويقية الضاغطة خاصة فيما يتعلق بمنافسة المنتج الأجنبي سواء بالداخل أو الخارج .

6- قلة وجود برامج لإرشاد الخرجين والباحثين عن العمل إلى المشاريع المجدية والمطلوب الاستثمار فيها.

7- قلة الاهتمام بثقافة المناطق الريفية ودراسة المشروعات التي تتفق مع بيئتها وقدرات القاطنين بالريف.

تجارب الدول في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تجارب الدول مصنفة حسب طبيعة المنظمات أو الشركات الداعمة كما هو في الشكل التالي :

شكل (3)

تجارب الدول مصنفة حسب طبيعة المنظمات أو الشركات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

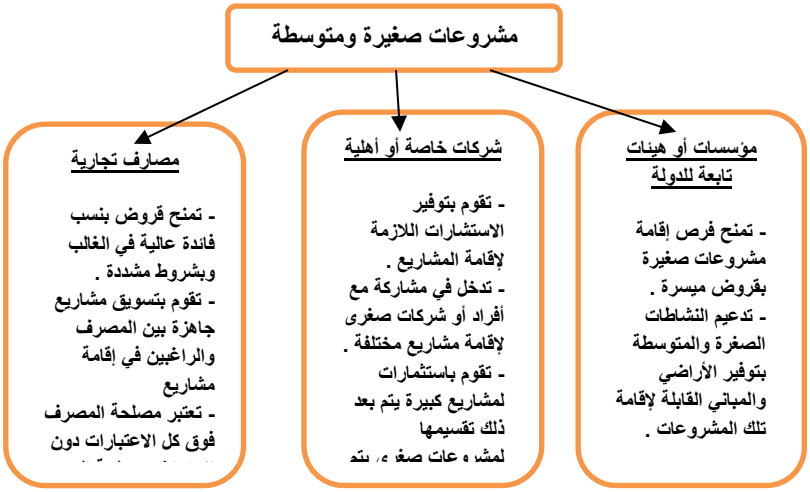

المصدر : (مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، 2006 ، ص4)

مؤشرات عن تجارب الدول في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة

التجربة الآسيوية :(رمضان السنوسي ، 2005 ، ص62)

- الهند

يضم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند أكثر من 3 ملايين وحدة صناعية تشارك بنسبة 35% من حجم المنتجات الهندية ، حيث يبلغ النمو السنوي لهذا القطاع 11.3% , وتبلغ قوة التوظيف في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 17 مليون منتج ينتجون ما يعادل 107 مليار دولار سنوياً من إجمالي الناتج القومي الهندي .

- الصين

المشروعات الصغيرة والمتوسطة مسئولة عن حوالي 60% من الناتج الصناعي الصيني ، يعمل بهذه المشروعات حوالي 75% من قوة العمل في المدن الكبرى ، وهي إحدى الوسائل الناجحة في استيعاب المسرحين من القطاع العام المملوك للدولة .

- كوريا

يضم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كوريا حوالي 2.4 مليون وحدة ، 99% من الشركات الصناعية في كوريا مشروعات صغيرة ومتوسطة ، وتساهم بحوالي 50% من إجمالي القيمة المضافة ، و تستوعب 69% من قوة العمل .

2-التجربة الأوربية والأمريكية

يبين الجدول التالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الإجمالي في أوروبا وأمريكا :

جدول (2)

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الإجمالي في أوروبا وأمريكا

البلدان	نسبة التشغيل في المؤسسات الصغرى والمتوسطة (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
الولايات المتحدة	53.7	48
ألمانيا	65.7	34.9
بلجيكا	72	-
كندا	66	57.2
الدنمرك	77.8	65.7
إسبانيا	63.7	64.3
فنلندا	52.6	-
البلدان	**نسبة التشغيل في المؤسسات الصغرى والمتوسطة (%)**	**المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)**
فرنسا	69	61.8
ايطاليا	49	40.5
اليابان	73.8	57
المملكة المتحدة	67.2	30.3

المصدر :(السنوسي ، ص62)

- و اقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

أصبح من الضروري الاهتمام أكثر بتطوير وتشجيع إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة بل ودعم هذا التوجه بكل الأساليب المتاحة كونه المجال المعتمد عليه لتشغيل الأعداد المتزايدة من الشباب والي يتطلب توفير فرص عمل لها وكذلك السبيل لتنمية المجتمع تنمية شاملة .

ظهرت العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة بليبيا يفتقر معظمها للقدرة على الابتكار والتجديد ، حيث اعتمدت معظمها على العشوائية في اختيار طبيعة النشاط دون التركيز على متطلبات وحاجيات السوق الحقيقية ، هذا ما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل .

وتشير الدراسات المتخصصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأن معظم منتجات هذه الصناعات تتشابه وتركز على منتجات استهلاكية مثل المنتجات الغذائية ومستلزمات الديكور التي تستهدف جميعها السوق الاستهلاكي المحلي ، وجاءت دراسة السوق الليبي متوافقة مع ما أشارت له الدراسات ، حيث تبين أن أكثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة انتشاراً هي : (أبوبكر ، بدوي ، 2005 ، ص6)

1- صناعات غذائية .

2- صناعات مواد بناء وكهرباء وأشغال عامة .

3- صناعات أثاث ومواد منزلية .

4- خدمات اتصالات وبريد .

5- قرطاسيه ومواد مكتبية .

6- بعض الصناعات التقليدية (لا تكاد تذكر) .

7- خدمات طبية (عيادات ومصحات علاجية) .

8- خدمات النقل والمواصلات .

9- فنادق ومطاعم ومقاهي .

10- معامل خياطة ملابس والصناعات الصوفية .

11- صناعات الصيد البحري .

تبنت ليبيا المشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ أكثر من عقدين بشأن برنامج الأسرة المنتجة و التشاركيات الجماعية الإنتاجية والخدمية ، وتولت الأجهزة التنفيذية المختلفة وضع الخطط والبرامج لمساندة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتم استحداث عدد من المصارف والصناديق المتخصصة لإقراض الراغبين بإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، خلال سنة 2000 ف.

في سنة 2001 ف خُصص بالميزانية العامة (400) مليون دينار ليبي لتنفيذ برنامج التحول للإنتاج استفاد منه حتى الآن (22646) مواطناً ، وبلغ عدد الأنشطة التي منحت لها قروض عدد (6329) نشاطاً إنتاجياً ، وعدد(1419) نشاطاً خدمياً .

كما خصصت ميزانية التنمية لسنة 2002 م مبلغ (195) مليون دينار للمصارف وصندوق التحول للإنتاج لإقراض المشروعات الداخلة باختصاصها ، بالإضافة إلى برنامج توسيع قاعدة الملكية بتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية للعاملين بها بعد تقييمها فنياً ومالياً واقتصادياً والذي شرع في

تنفيذه بهدف التقليل والاعتماد على القطاع العام وتشجيع القطاع الأهلي (الخاص) على المساهمة بفاعلية أكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- الصعوبات والمشاكل التي تبطئ نمو ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بليبيا

بالرغم من الجهود الجبارة التي بذلت في السابق والتي تبذل حالياً والأموال التي وظفت لإقراض الشباب لإقامة مشروعات إنتاجية وخدمية تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تواجه الصعوبات التي يمكن تصنيفها إلى أربع محاور تم ترتيبها وفقاً لدرجة أولوية ضرورة الاهتمام بها ومراعاتها أثناء معالجة هذه الصعوبات وهي :

أولاً – الصعوبات التمويلية :

استعرض الدكتور أحمد مهذب الشلحى (استشاري في الجهاز المركزي للبحوث والتصنيع) تجربة قام بها مصرف التنمية بليبيا للمساعدة في إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة ، ويمكن تلخيص هذه التجربة في الخطوات التالية : (أحمد مهذب ، الشلحى ،مرجع سبق ذكره ، ص3)

1- يفترض مصرف التنمية نشاطات محددة يقوم بتمويلها من خلال قرض ميسر لتغطية تكاليف المعدات المستوردة من الخارج تصل للزبون بنسبة 70% من إجمالي التكاليف ويتم ترجيع قيمة القرض على مدى سنة على أن لا يشمل القرض تكاليف الإنشاءات المدنية ولا أية مصاريف محلية خاصة بالمشروع .

2- يقوم المستفيد بتقديم رهن بما يوازي قيمة المشروع بالإضافة لاعتبار المعدات مرهونة للمصرف لحين تسديد كامل قيمة القرض .

3 - تقدم للمصرف الآلاف من الراغبين في إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة ، تمت الموافقة على بعض منها ورفض بعضها .

من خلال دراسة التجربة السابقة يتبين أن نسبة مساهمة مصرف التنمية التي تصل إلى 70% كحد أعلى من قيمة المعدات لابد أن يُغطي المستفيد زيادة عليها ، 30% الباقية بالإضافة إلى تكاليف التجهيزات المحلية من مباني لاستيعاب معدات المشروع إلى غيرها من المصروفات المبدئية ، مما سبق يمكن الحكم على أن المتقدم للاستفادة من خدمات هذا المصرف عليه أن يوفر رأسمال جيد للبدء في مشروع صغير أو متوسط ، بمعنى أن الخرجين والشباب العاطلين عن العمل لا يملكون رأسمال كافي لذلك وهذا يحكم عليهم مسبقاً بعدم استفادتهم من مساعدة المصرف .

بالإضافة لما سبق فإن نوعية الأنشطة التي يدعمها مصرف التنمية ليست دائماً مرغوبة من الراغبين في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، حيث انحصرت في معدات المخابز والحلويات ومعدات الورش وبعض معدات الصيد والخياطة والمشاغل .

يقودنا ما سبق إلى التساؤل التالي :

كيف تم الاستفادة من هذه القروض ؟ وهل نجحت قروض مصرف التنمية في توفير مواطن عمل لشريحة واسعة من الشباب الباحثين عن العمل ؟

يؤسفنا القول بأن أغلب المعدات المستوردة قد قام أصحابها ببيعها والتصرف فيها(قبل أن يتم تركيبها في أغلب الأحيان) لتنتهي في أيدي أصحاب رؤوس الأموال الذين قاموا بتوظيفها بأسلوبها الخاص لتموت فكرة العديد من المشروعات في مهدها قبل الميلاد .

ثانياً – صعوبات تنظيمية :

معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة بليبيا لا تمتلك هياكل تنظيمية واضحة ولا يوجد بها خطط وسياسات واضحة وأهداف محددة بدقة ، ومعظم هذه المشروعات تعتمد على الأسلوب المركزي في إدارتها ، كذلك تفتقر للخبرة في بناء سياسة واضحة لتسويق منتجاتها ، وذلك لضعف إدراكهم وتتبعهم للتشريعات النافذة بالخصوص.

ثالثاً – صعوبات إدارة هذه المشاريع :

تتمثل هذه الصعوبات في العمليات اليومية التي يقوم بها المشروع من إنتاج أو خدمة وعملية تسويق المنتج أو الخدمة وكذلك مراقبة النتائج المتعلقة بهذه العمليات بالإضافة إلى مراقبة التشريعات القانونية المعمول بها في البيئة الليبية والتي تتصف بعدم الاستقرار النسبي فيما يخص هذا المجال .

رابعاً – صعوبات تتعلق بالتنافسية :

يوجه أصحاب هذه المشاريع مشكلة ارتفاع تكاليف الإنتاج وهذا ما يحد من قدرتهم التنافسية الداخلية مع المشروعات كبيرة الحجم ، كذلك ارتباط قوانين تُحفز الاستثمار بالمشروعات الكبيرة يحد من القدرة التنافسية الداخلية والخارجية لمثل هذه المشاريع ، أيضاً افتقار هذه المشاريع للمهارات في المورد البشري ونقص التقنية يجعلها في مستوى ضعيف من حيث المنافسة للمشاريع الكبيرة في البيئة المحلية.

- **وهناك أيضا عدة أسباب داعمة أدت لعدم نجاح ونمو وتطور هذه المشروعات وهي:**(مجلة القوى العاملة ، 2005 ،ص ص28-29)

1- قصور المتابعة المستمرة والتقييم الموضوعي لها من قبل الجهات المشرفة المانحة للترخيص بإقامة النشاط أو من قبل جهات التمويل ، حيث اقتصر دور الأول على منح الترخيص والتجديد هو تحصيل الرسوم واقتصر دور الثانية على منح القرض وتحصيل أقساطه.

2- غياب النصح والإرشاد لتوجيه المبادرات الفردية والجماعية للاستثمار في المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية ، وعدم وجود أجهزة متخصصة ذات كفاءة تتولى إعداد الدراسات الفنية

والاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لضمان عدم إغراق السوق المحلي بالمنتجات المتشابهة ولتقديم المساعدة في التسويق ورصد احتياجات المستهلكين .

3- عدم وجود برامج لتدريب المستثمرين الجدد وتأهيلهم ورفع مهارتهم لإدارة أنشطتهم بكفاءة وتحسينها وتطويرها بشكل مستمر .

4- عدم وجود جهة راعية ومشرفة على هذه الأنشطة تقوم بتوفير وتحليل البيانات والمعلومات والدراسات التي تجمعها عن المشروعات القائمة والمواد المستحدثة وإنتاجها وفرص الاستثمار المتاحة والاستفادة من نتائجها في معالجة المشاكل والصعوبات التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

5- عدم تقديم التشجيع الكافي لها كالإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وتخفيض الفوائد على القروض والتسهيلات المصرفية وحمايتها من المنافسة الأجنبية .

6- عدم مساعدتها على تصريف منتجاتها بالسوق المحلي والتصدير للخارج ، وصعوبة إجراءات استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج .

7- عدم توفر ورش لصيانة وإصلاح الآلات ومعدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

8- عدم إقامة معارض دائمة للتعريف بمنتجاتها .

9- تعدد الجهات المراد موافقتها على إقامة النشاط والحصول على القرض ، وعدم وجود دليل يستفيد منه المبادرون للإجراءات التي تتبع لتمويل مشروعاتهم والجهات المسئولة عن استلام الطلبات والبيانات المطلوبة عن مصادر التمويل .

10- صعوبة حصولهم على القروض والتمويل اللازم بشروط ملائمة لعدم كفاية الضمانات التي تستطيع تقديمها.

- اقتراح مجموعة من السياسات التدريبية التي قد تُسهم في دعم الشباب

يلعب التدريب دوراً مهماً في دعم ومساندة الشباب ، حيث يشجعهم على الاعتماد على أنفسهم وبناء الثقة في أدائهم وإعطاء روح المبادرة للخوض في مجالات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناءً على ما اكتسبوه من مهارات وقدرات . تأتي أهمية التدريب على مثل هذه المشروعات ليس فقط لاعتبارات إعانة الفرد على الحصول على عمل ولكن تمتد أيضاً لاعتبارات زيادة القدرة الإنتاجية وضمان استدامة المشروع الصغير لما لهُ من أثر دائم وغير منقطع على المناطق التي أُنشأ بها المشروع .

ومن خلال ما سبق يمكن اقتراح مجموعة من السياسات التدريبية للشباب الليبي والتي تمكنهم من إدارة مشروعات صغيرة في محيطهم الاجتماعي ، وهذه البرامج هي :

1- التدريب على الأساليب التي تمكنهم من تسويق منتجاتهم في إطار التشريعات والقوانين الجارية المعمول بها.
2- الاهتمام بتطوير المهارات المكتسبة للشباب وصقلها وقولبتها في إطار الأعمال التي تدر دخلاً عليهم وإشعارهم بقيمة المهارات التي يمتلكونها ومدى أهميتها لهم كمورد رزق وأهميتها كأداة لدعم التنمية في مجتمعهم .
3- تنظيم الندوات والمحاضرات وورش العمل كأسلوب من أساليب التدريب وذلك للتوعية بأهمية العمل في إحداث التنمية المستدامة للمجتمع .

- تحفيز القطاع الخاص (الأهلي) في ليبيا لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة

فيما يلي مجموعة من النقاط الأساسية التي تجعل من إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة فرصة جيدة للقطاع الخاص :

1- لاستحداث مشروعات صغيرة لا يتطلب الأمر رأس مال كبير ، حيث تمثل تكلفة فرص العمل قيمة صغيرة جداً .
2- أغلب من يعمل بمثل هذا النوع من المشروعات هم من أبناء المجتمع المحلي ونادراً ما يكون هناك تواجد للعمالة غير المحلية في مثل هذه المشروعات ، وهذا ما يسهم في توفير النقد الأجنبي .
3- إن الاحتياجات من البنية الأساسية لمثل هذا النوع من الصناعات متواضع للغاية بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة .
4- إن الاحتياجات من عناصر الإنتاج (الآلات ، المواد الخام ، العنصر البشري) مقبول .
5- الاعتماد بشكل أساسي على الخامات المحلية .
6- معظمها يعتمد على صناعة سلعة نصف مصنعة أو استخدام مواد ومخلفات موجودة بالبيئة لإعادة تصنيعها.
7- لا تحتاج إلى برامج تدريبية عالية المستوى للرفع من مستوى مهارات معينة ضمن مؤسسات رسمية وذلك لاكتساب العاملين المهارة أساساً .
8- عائد العمل يمثل النسبة الكبرى من عوائد عناصر الإنتاج .
9- يتميز أنشاء مثل هذه المشروعات بمستوى عالي من المرونة وإمكانية التغير السريع للاستجابة للطلب المتجدد والسريع عليها في السوق .
10- المرونة العالية في أماكن العمل (المنزل ، المتجر ، ورشة صغيرة .....الخ) .
11- ارتباط هذه المشروعات وبالأخص الحرفية منها بأسواق (محلية أو إقليمية أو قومية) لإشباع حاجات ضرورية للمستهلك .

- الآلية المقترحة لمساعدة دعم هذه المشروعات بما يتماشى مع البيئة المحلية (مراعاة التنافسية الداخلية والخارجية)

من أهم أسباب النجاح التي يمكن إذا أُحسن التخطيط لها ووضع السياسات اللازمة لرعايتها ، أن تسهم في أن يحقق هذا البرنامج أهدافه ويكون عنصراً مهماً في تشكيل البنية التحتية الاهتمام بالأبعاد التالية :(رمضان ، السنوسي ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 59-60).

- التشريعات .
- الإدارة والقدرات المؤسسية .
- الخدمات المساندة .

1-التشريعات :

تعد القوانين والأنظمة المنظمة للمشروعات الصغيرة المظلة التشريعية التي يساعد وجودها كماً ونوعاً في دعم هذه المشروعات ، كما تعتبر هذه القوانين والأنظمة من العناصر المهمة في البنية التحتية للسياسات اللازمة لإنشاء وتطوير وتحسين أداء المشروعات الصغيرة ، ومن هذه الأمور التي تعالجها التشريعات في شأن الإقراض لفئة الشباب ما يلي :

- تسهيل إجراءات الترخيص والتسجيل ، كثيراً ما تؤدي تعقيدات هذه الإجراءات إلى عرقلة المقبلين على القروض الشبابية والمشروعات الصغيرة وإحجامهم عن الانخراط في مثل هذه البرامج لكثرة متطلبات إجراءات التسجيل والترخيص وبعثرتها بين الإدارات المختلفة ، ما يرافق ذلك من بيروقراطية .
- تشجيع الشباب القائمين على المشروعات الصغيرة على تأسيس الجمعيات وتوفير الإطار القانوني لها .
- تشجيع المظلة التشريعية المناسبة لمؤسسات الإقراض والتمويل ومؤسسات ضمان القروض بشروط ميسرة للشباب المقبلين على هذه البرامج .
- وضع بعض المحفزات الموجهة للبنوك لإقراض المشروعات الصغيرة عن طريق دعم سعر الفائدة بين القروض المقدمة للمستثمرين وقدره 14 أو 16 % والسعر المقدم للمشروعات الصغيرة وقدره 7% .
- العمل على خفض نسبة الفائدة الحالية كمحفز إضافي لبعض المشروعات الصغيرة المراد تنميتها .
- مشاركة ممثلين عن جمعيات رواد الشباب للمشروعات الصغيرة باللجان الفنية المختلفة ذات العلاقة المباشرة بالإقراض الشبابي .

- تنظيم شؤون العاملين في المؤسسات الصغيرة وتوفير الغطاء التشريعي اللازم لهم بما يضمن المحافظة على حقوقهم من حيث إخضاعهم لنضام الضمان الاجتماعي ونظام الخدمات الصحية .

عند اعتماد هذه التشريعات سيسهم ذلك في :

1- تحديث المعدات وتحسين التكنولوجيا المستخدمة .

2- منع التنافس الزائد عن الحد .

3- وضع أسس مناسبة للتعاقد من الباطن .

4- ضمان الفرص العادلة لأنشطة الأعمال.

2-الإدارة والقدرات المؤسسية :

يعد النقص ، بل الافتقار في أغلب الأحيان إلى القدرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية من التحديات الرئيسية التي تواجه المقبلين على برامج تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة (كما سبق الإشارة) بسبب طبيعة هذه البرامج والمنشآت ، والتي تعتمد إلى حد كبير على المبادرة الفردية ، ولتفادي مثل هذه الانعكاسات على هذه البرامج يجب اعتماد سياسات مناسبة تشمل :

- توفير البرامج التدريبية المصممة للمبادرين من الشباب والموجهة بغرض إكسابهم المهارات اللازمة في إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مالية وإدارية وتسويقية (سبق الإشارة لذلك) .
- توفير الخدمات الاستشارية وخدمات الخبراء التي تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة في مجلات الإدارة والتمويل والتخطيط والتسويق والمحاسبة والأمور القانونية .
- مساعدة الرواد من الشباب المقبلين على برامج الإقراض على إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع ، وكذلك إعداد الدراسات التقييمية ، ويشمل ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو توسيع وتطوير المشاريع القديمة .

عند اعتماد هذه البرامج سيسهم ذلك في :

- ترشيد وتطوير الإدارة .

- التحديث الهيكلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3-الخدمات المساندة :

يشكل توافر مجموعة من الخدمات المساندة التي تتولى مسؤوليتها القطاعات الأهلية والعامة والجمعيات عاملاً مهماً في إنجاح برامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أن مثل هذه

الخدمات تعمل على تسهيل تأسيس المشروعات الشبابية وضمان استمرارها ونموها ، ومن هذه الخدمات ما يلي :

1- السياسات والتشريعات التي تعمل على تنظيم أعمال المنشآت الصغيرة وتوفير البيئة القانونية اللازمة لنموها وتطويرها كما ورد ذكره .
2- خدمات الدراسات والبحوث والمؤتمرات والندوات التي تتناول الإقراض الشبابي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تسلط الضوء على خصائصها والتحديات التي تواجهها وسبل تطويرها .
3- المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية خاصة قضايا العرض والطلب والخصائص الاقتصادية للسوق المحلي والأسواق العالمية ، وخصائص التصدير والاستيراد وغير ذلك من المعلومات التي تساعد الشباب على التخطيط السليم والإدارة المنظمة لمنشآتهم .
4- الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع الدول والتجمعات الاقتصادية بهدف دعم المنشآت الوطنية في أمور التصدير والاستيراد والتبادل التجاري
5- المواصفات والمعايير التي تساهم في ضمان الجودة والنوعية ، وترفع من درجة التنافسية لدى المنشآت في الأسواق المحلية والدولية .
6- الخدمات الترويجية والمعارض والإعلام التي يتم تقديمها لأغراض التسويق لمنتجات الشباب من السلع والخدمات محلياً وخارجياً .
7- تشجيع المؤسسات الأهلية العاملة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المباشر لهذه المشروعات .
8- وضع سياسة تنمية وتنويع حزم التسهيلات الائتمانية لتستوعب وتلاءم الاحتياجات المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحالية والمستقبلية .
9- تصميم وتنفيذ آليات خاصة بتأمين وضمان مخاطر الائتمان في المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
10- استخدام آليات جديدة أثبتت نجاحها عالمياً في زيادة نسب نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها مثل حاضنات الأعمال والمجمعات الصناعية .

من خلال صياغة السياسات المحددة وبالمشاركة الفعالة من قبل المجتمع والتنسيق مع الأطراف المعنية ، مع عدم إغفال وضع ترتيب واضح للأولويات – يجب الحفاظ على ترابط هذه السياسات مع السياسة العامة للدولة مما يعظم إمكانية التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة من أجل تنفيذ السياسة المقترحة وزيادة فرص نجاحها .

- المجهودات الوطنية لإنجاح مثل هذه المشروعات في إطار تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة بليبيا (التخطيط والطموح)

أولت أمانة اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل (سابقاً) اهتمامها بتحسين أوضاع الشباب ومعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أهداف الإقراض ، لذلك قامت الأمانة سابقا بإقامة اجتماعات مكثفة مع مدراء المصارف المتخصصة وصندوق التحول للإنتاج ، وتركزت هذه اللقاءات حول الأسباب الكامنة وراء عدم تحقيق تلك الجهات للأغراض المستهدفة من القروض التي منحتها لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (مجلة القوى العاملة ، مرجع سبق ذكره ، ص53).

كانت أهم النتائج التي خلصت لها هذه الاجتماعات أن يصاغ برنامج خطة عمل في كل مؤسسة (المؤسسات التي تم الاجتماع معهم) وفقاً لما يلي :

1- تحديد المناشط والمجالات التي يختص بها كل مصرف .
2- تحديد العدد المستهدف من الباحثين عن العمل لتوفير فرص عمل لهم
3- تحديد السقوف التمويلية للمشروعات حسب عدد فرص العمل في كل مشروع وطبيعة المشروع ذاته .
4- توفير الأراضي لإقامة المشروعات وتحديد أوضاع الباحثين عن العمل واستحقاقهم ذلك .

وفي هذا الصدد تم الاتفاق على أنه لإنجاز برنامج التوسيع في الإقراض ، سواء الإقراض الإنتاجي أم الخدمي للقطاع الأهلي يجب أن يتم تحقيق أهداف وبرامج منفصلة لكل مؤسسة تبعاً للأتي :

1- برنامج تشغيل بعض الباحثين عن العمل ، وله الأولوية بالنسبة لمصرف التنمية وصندوق التحول للإنتاج والمصرف الزراعي والريفي .
2- برنامج لتطوير وزيادة دخل الأسر محدودة الدخل ، وتشترك فيه جميع المصارف وخاصة المصرف الريفي ، حيث يقع هذه الموضوع ضمن أولوياته الأساسية والرئيسية .
3- برنامج توسيع وتطوير المؤسسات الأهلية والعمة القائمة لغرض تحسين الإنتاج أو الخدمة أو زيادة فرص العمل وزيادة أنواع الخدمة أو كميات الإنتاج ، وهذه تشترك فيها المصارف والجهات التمويلية المذكورة عدا المصرف الريفي وصندوق التحول للإنتاج .

ولتنفيذ هذه المستهدفات ينبغي تخصيص مساحات في كل بلدية (شعبية) لإنشاء المشروعات عليها وتوفير البنية التحتية اللازمة لها ، حيث أن أكثر من 70% من المستهدفين لهذا البرنامج لا تتوفر لديهم المواقع اللازمة لمشاريعهم . وقد برز من هذه الاجتماعات مجموعة من النتائج ينبغي للجهات المختصة التكاتف لتحقيقها ، وتم تحديد الفئات المستهدفة بالإقراض وهي :

1- الخرجين الجدد والباحثين عن العمل .
2- الراغبون في التحول من الوظائف الإدارية في الجهاز الإداري إلى الإنتاج .
3- القاطنين بالأرياف وبالأخص النساء .

إن تحقيق المستهدفات العامة لهذا البرنامج سيؤدي إلى نهضة اقتصادية واجتماعية كبيرة ترفع من مستوى معيشة المواطن الليبي من جانب وتساعد في تنمية الاقتصاد الوطني من جانب آخر .

من هنا يأتي قرار اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل (سابقاً) رقم (50) لسنة 2005 ف ، بشأن تحديد الأنشطة الاقتصادية التي يتم الإقراض لمزاولتها،وقد نص القرار المذكور على تحديد الأنشطة الاقتصادية(إنتاجية, خدمية, حرفية) وبما يتلاءم مع رغبة المقترضين والجدوى الاقتصادية كمناشط يجوز الإقراض لها من المبالغ المحددة بقرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (20)لسنة 2005 ف.

وأوضح القرار بأن اللجان الشعبية للشعبيات (رؤساء مجالس البلديات) يمكنها الإشراف على اقتراح مناشط اقتصادية أخرى جديدة في أي من المجالات الثلاثة المذكورة بالقرار ، وذلك فيما تتميز به الشعبية (البلدية) المعنية ، وعلى الروابط الشبابية توجيه المشتركين فيها والمكونين للأجسام الاقتصادية الجديدة التركيز عليها عند طلب الإقراض وبما يحقق الجدوى الاقتصادية وفرص التشغيل المبتغاة من ورائها .

المبحث الثالث : النتائج والتوصيات

أولاً – النتائج :

1- تعد حاضنات الأعمال من المستحدثات الحديثة التي تساعد على تشجيع المبادرات الفردية والمواهب والابتكارات الجديدة لتجسيدها على أرض الواقع .

2-تعمل الحاضنات على زيادة نسبة نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

3-إن نجاح حاضنات الأعمال مقرون بدعم الدولة وتوفير التسهيلات اللازمة ، ومقرون أيضاً بتعاون رجال الأعمال.

4-حاضنات الأعمال تعتبر وسيلة ناجحة لتقليل نسب البطالة في الدولة ، وبالتالي القضاء على نسبة كبيرة من الفقر.

5-تعد حاضنات الأعمال كأي مشروع قائم بحد ذاته ، يجب الاهتمام بجميع الأمور التي قد تؤدي إلى نجاحه ومن ضمنها الاهتمام بالأمور الإدارية والمالية والتسويقية لها .

6-تعمل الحاضنات على توطيد العلاقة بين الجامعات والشركات الصناعية التي ترغب في الحصول على الخبرة العلمية والاستفادة من الطاقات الجامعية .

7-لحاضنات الأعمال دور كبير في تنمية الاقتصاد القومي ، وذلك عن طريق تقديم كافة وسائل الدعم للمشاريع الصغيرة والمساهمة في تطويرها ، وبالتالي المساهمة في تطوير قطاع التكنولوجيا والذي هو محور عملها الرئيسي .

8-حاضنات الأعمال في ليبيا لا ترتقي إلى المستوى المطلوب ، إذا ما قارناها بالدول المتطورة العربية والأوربية والأسيوية الرائدة في هذا المجال.

ثانيا – التوصيات :

1- أهمية نشر فكرة حاضنات الأعمال في المجتمع ليتسنى للشباب معرفة ما هي حاضنات الأعمال ،وخصوصاً أن شريحة كبيرة من الشباب لا يعرف ما هي كلمة حاضنة أعمال ، وبالتالي لابد من عمل حملات تعريفية لحاضنات الأعمال .

2- القيام بنشر التثقيف والتوعية بأهمية أنشطة الابتكار والاختراع على كل المستويات (مدارس ، معاهد ، جامعات) .

3- إصدار التشريعات القانونية التي تنظم عمل الحاضنات وتشجيع الابتكار لتوثيق الروابط بين المختبرات والجامعات من جهة ، والصناعة من جهة أخرى ، والتعاون مع المنظمات على المستوى العربي والعالمي للاستفادة منها .

4- توفير بيئة ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يضمن بقاءها و إستمراريتها ، ويتحقق ذلك بتحقيق الحاضنة لأهدافها .

5- على ليبيا الاستفادة من بعض التجارب العربية والدولية بأهمية حاضنات الأعمال والدور التي تقوم به في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

6- منح قروض بدون فائدة للمبتكرين الشباب من أجل توفير الشروط الملائمة لإطلاق طاقاتهم .

قائمة المراجع

أولاً – الكتب العربية

1- أبو قحف ، عبد السلام ، حاضنات الأعمال ، حالات عملية وحلول مشكلات ، الطبعة الأولى ، مكتبة ومطبعة الاشعاع ، مصر ، 2002 ف .

2-الجناوي ، محمد صالح ، مقدمة في الأعمال والمال، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 1999ف .

3-السنوسي ، رمضان ، الرويبي ، عبد السلام ، حاضنات أعمال والمشروعات الصغرى ، الطبعة الأولى ، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ، ليبيا ، 2003ف .
4-الشيراوي ، عاطف ابراهيم ، حاضنات الأعمال (مفاهيم مبدئية وتجارب علمية) ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، مصر ، 2007 ف .
5-الشيراوي ، عاطف ابراهيم، حاضنات الأعمال (مفاهيم مبدئية وتجارب علمية) ، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، 2005 ف .
6-هيكل ، محمد ، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2003 ف

ثانياً – الدوريات

1- الجمال ، حسين ، تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة- المناخ والمعوقات، ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس ، ليبيا ،2005 ف.
2- السنوسي ، رمضان ، الإقراض الشباني للمشروعات الصغرى (البديل الملائم لمواجة تحديات التنمية والتشغيل) ، مجلة القوى العاملة ، السنة الأولى ، العدد الأول ، طرابلس ، ليبيا ، 2005 ف .
3- الشلحي ، أحمد مهذب ، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استيعاب مخرجات التعليم ، مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس ، ليبيا ،2005 ف.
4- المباركي ، هنادي ، دراسة حول برنامج حاضنات الأعمال ، كلية الهندسة والبترول ، جامعة الكويت ، الكويت ، 2009 .
5- المكتب الاقليمي للدول العربية ، تقرير التنمية الإنسانية العربية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المطبعة الوطنية ، عمان أ الأردن ، 2003 ف .
6- الورفلي ، ثريا علي حسين ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن علي بالشلف ، الجزائر ، 2006 ف .
7- بدوي ، أبو بكر عبدين ، المنشآت الصغيرة وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني ، سلسلة موارد منظمة العمل العربي ، السنة الأولى ، العدد الثاني ، 2005 ف .
8- بدوي ، أبوبكر عبدين ، سلسلة موارد منظمة العمل العربي ، السنة الأولى ، العدد الثاني ، 2005 ف.
9- دردير ، صالح يوسف ، دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس ، ليبيا ،2005 ف.

10- رحيم ،حسين ، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد (2) ، جامعة فرحات عباس سطيف ،2003 ف .
11- سمائي ، علي ،دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد السابع ، 2010 ف .
12- طاهر ، محمد عبود ، وآخرون ، حاضنات الأعمال مفهومها ودورها في التنمية الاقتصادية ، المؤتمر العلمي الأول، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العراق ، 2010 ف .
13- عياني ، رنا دبيب ، حاضنات الأعمال كآلية لدعم منشآت الأعمال الصغيرة في عصر العولمة ، مجلة روسيكادا ، العدد (2) ، جامعة سكيكدة ، الجزائر، 2004 ف .
14- قرار اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل (سابقاً) ، رقم (50) لسنة 2005 ف
15- قشعة ، صلاح صالح ، حاضنات الأعمال ، تنمية للقدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، تقرير ، 2010 ف .